العقل حتى لا نبيع الوطن .. بالمفرق!!

عبدالله عمر باوزير

< .. المتأمل لما آلت إليه الأزمة السياسية في بلادنا لا بد وأن يصل أو يتوصل إلى حقائق تصدم العقل الإنساني- العادي .. فكيف بالسياسي الذي عليه أن يفكر ويدقق ويحلل القضايا والمعطيات والظواهر ويعمل على معرفة المخاطر فيها والعوامل المتسببة في كل ما يهدد أمن واستقرار المجتمعات والأوطان لتجنبها الكوارث من جهة ومن جهة أخرى اهتبال معطيات الأمن والاستقرار بما يوفر لها عوامل التنمية والتحديث لبناء الدولة العصرية القادرة على مواجهة مختلف التحديات والمخاطر- الداخلية والخارجية -وهذا يتطلب ذهنية سياسية تخضع كل شأن من شؤونها وكل قضية وظاهرة لأحكام العقل!!

العقل السياسي المنفتح على كل المتغيرات في العالم والساعي إلى استيعاب المتغيرات الاجتماعية في المجتمع الوطني وضبط إيقاعها على ما يخدم مصالحها مع تلك المتغيرات التوالية واستراتيجيات قواها الكبرى المتصارعة والمتناطحة ، التي لم تعد عسكرية استراتيجية فقط ، بقدر كونها ذات وسائل وأدوات مختلفة .. ومنها التغيير الفوضوي الذي أصبح خيارها الأول .. لتحقيق أهدافها ويفترض أن السياسيين هم أول من يعرف ذلك؟! أو على الأقل سمعوا أو قرأوا عن استراتيجيات الفوضى الخلاقة أو على الأصح الولادة.

إلا أن ما يحصل في بلادنا في هذه الأيام يجعلني أقول : لا علاقة له بالعمل السياسي فالقوى المكونة للمنتظم السياسي اليمني .. ما زالت غير قادرة على الارتقاء فوق رغبويتها وذاتيتها مستغرقة في أمنياتها واستئثارها بالسلطة بدلاً عن العمل على تأسيس بنيتها الحزبية على أسس وطنية تقوم على الوعي بالذات الوطنية والمسئولية السياسية لخلق الوقائع وتوليد المصالح ، عملت على تسخير هذه الكيانات في خدمة الزعامات السياسية لتحولها هذه الزعامات إلى أجراء وأتباع .. لتعزيز أدوارهم وزعامتهم الأمر الذي أدى إلى إفراغ السياسة من معناها ومفاهيمها القائمة على علاقات وأطر إدارة المجتمعات والموارد ، إلى مجرد وسيلة للتكسب المادي مغلفة بشعارات خادعة في خدمة علاقات نفعية لتلك الزعامات يمكن توظيفها لأي جهة.. إلا الشعب الذي لا يتجاوز كونه أداة ووسيلة لتحقيق رغبويتها في وصولها إلى السلطة أو التأثير عليها للحصول على بعض المكاسب من خلالها أو لتحقيقها وفقاً وحجم التأثير..وهذا واضح وجلي فيما هو حاصل اليوم في الشارع اليمني من اعتصامات وتظاهرات .. انطلقت تحت مطالب ومبررات معنية وشعارات مطلبية بصرف النظر عن مشروعيتها ..من عدمها في عام٢٠٠٧ م.

في أعقاب الانتخابات الرئاسية والمحلية – التي شاركت جميعها فيها ونافست ببرامجها برنامج الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) ومرشحه الرئيس: علي عبدالله صالح ، الذي لم يفز بالأغلبية المؤهلة للحصول على المنصب الرئاسي بل نال تفويضاً تجاوز ٧٥٪ من أصوات الناخبين ، وأصبح أمام استحقاق تنفيذ البرنامج ، وكان يفترض أن تركز المعارضة على تنفيذ البرنامج الانتخابي والعمل على إلزام الحزب الحاكم بالعمل على بناء الدولة اليمنية الحديثة.

هذا الهدف الذي يتطلب من المنتظم السياسي في السلطة والمعارضة .. التفاعل والتواصل والحوار لبناء الدولة وصياغة المجتمع وتفعيل دوره في إدارة شؤونه وإدارة الحكم لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والمواطنة قويل بالقطيعة ورفض الحوار والبحث عن عوامل الصراعات والقضايا المعلقة والموروثة عن ماضي ضمور الدولة وتعليق السلطة وشمولية الحكم في أنظمة الدولة البوليسية وقمع المواطنين وتهميش المؤسسات والوصاية على المجتمع .. وجميعها بموروثاتها قضايا ليست من مسئوليات الحزب الحاكم بقدر كونها مسؤولية العمل السياسي –الأمر الذي أدركه رئيس الجمهورية ودعاه إلى دعوة الجميع إلى حوار وطني ، هذه الدعوة قوبلت بتلك التظاهرات التي تطورت إلى دعوات سياسية جهوية ومناطقية وحزبية في الوقت الذي تطور التمرد المسلح في صعدة إلى مستوى التعامل والتحالف الايديولوجي مع قوى خارجية وتطورت الدعوات الجهوية إلى دعوات انفصالية معلنة مثل (الحراك الجنوبي) وأخرى مستترة لتلبية أهداف خارجية تتمثل في (لبنة) اليمن.

يومها لم تكن تونس قد ثارت مطالبة بالحرية والديمقراطية ، حيث كان الحزب الدستوري الحاكم يطارد خصومه السياسيين في المنافي ويزج بمعارضيه في المعتقلات وكان النظام السياسي المصري يرفض الترخيص بالعمل السياسي لقوى تمثل شريحة واسعة في المجتمع المصري مثل (الأخوان المسلمين) والجيل الجديد من الناصريين وغيرهم في الوقت الذي أبقى على أحزاب تقليدية.. ولم يكتف بذلك بل عمل على شطبها في الانتخابات النيابية الماضية الأمر الذي دفع بالجيل الجديد في مصر إلى اتخاذ ميدان التحرير وسيلة للتغيير والمطالبة بنظام ديمقراطي تعددي يكفل لمختلف القوى السياسية حق العمل السياسي والوصول إلى السلطة من خلال انتخابات مباشرة ودستور ينظم الحياة السياسية الديمقراطية ، في الوقت الذي كانت فيه ليبيا تحكم فيه بنظام اللجان الشعبية ويتطلع شعبها إلى سيف الإسلام القذافي لإنقاذها ولم يكن يخطر على بال أحد أن تصبح ليبيا مسرحا لحرب أهلية وأخرى دولية لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي الذي أعلن أنه ليس رئيس دولة .. ليعلن فيما بعد بأنه سيحارب من شارع إلى شارع ومن زنقة إلى زنقة خصوصاً بعد أن وضعه قرار مجلس الأمن الدولي في (زنقة) ومنع عليه مغادرة ليبيا إلى أي وجهة كانت ، وبناءً على ذلك القرار الدولي .. شنت عليه الدول الكبرى هجماتها الجوية لا على باب العزيزية بل على المطارات والمرافق الحيوية لتدمر مقدرات ليبيا الاقتصادية والعسكرية تحت مبرر حماية الثوار .. الذين أصبحوا يطلبون إسنادهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم فتقابلهم تلك الدول بمخالفة ذلك للقرار الدولي.

كل ذلك يجري أمام أبصارنا وبصائرنا .. ورغم ذلك تجاهلنا أننا قطعنا شوطاً بعيداً على صعيد الحياة السياسية الديمقراطية وأننا أصبحنا أمام تحديات بناء الدولة اليمنية الحديثة.

وهذا أمر مختلف عن مطالب الشعب التونسي وتطلعات الشعب المصري ، اللذين حققا التغيير السياسي ولم يتمكنا من استعادة الأوضاع الاقتصادية إلى حد توقف الإنتاج ، لا مجرد تباطؤ النمو الاقتصادي مما يعني المزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأن التغيير حدث لتحقيق أهداف الفوضى الخلاقة التي يجهلها أولئك الشباب الذين خرجوا إلى الميادين يطالبون بالحرية ، كما لم يدركها الذين ثاروا في ليبيا ليتفاعل الشعب الليبي ويصبح معرض إلى ما هو أسوأ من التقسيم .. حرب أهلية طويلة قبل التسوية التي قد تضعه تحت وصاية المصالح المشاركة في تنفيذ القرار الدولي.

في بلادنا ..اليمن لم ينكر أحد في الحكم كما في المعارضة حاجتها إلى إصلاحات إدارية واقتصادية وأخرى قانونية ودستورية إلا أن ذلك لا يتطلب تقليد الآخرين والتجاوب مع الدعوات والمطالب الخارجية التي تعبر عنها الفضائيات الإعلامية بوضوح ودون مواربة لجر اليمن إلى منزلقات خطيرة تتجاوز القضاء على إنجازاتها على صعيد الديمقراطية السياسية إلى تمزيق اللحمة الوطنية باسم (ثورة الشباب) التي يمكن فهمها واستيعابها في (حوار وطني) يأخذ بعين الاعتبار تجاربنا الوطنية –فشلها ونجاحاتها والأهمية الجيوبلوتيكية والاستراتيجية لبلادنا – في هذه المنطقة الحيوية للعالم.. إلى جانب ما آلت إليه الأوضاع في البلدان الشقيقة من لبنان في ثمانينات القرن الماضي إلى ليبيا اليوم .. بمسؤولية سياسية ووطنية.

الحوار المطلوب .. الذي يجب أن نستحضره اليوم.. يتطلب العقل لا الحشد الجماهيري في الميادين الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من التشرذم والاستهتار بل وتعريض الوطن وأهله إلى بيعه بأبخس الأثمان لصالح أجندات خارجية هذا إذا لم يكن بعد تمزيقه من خلال سيناريو (ليبيا) بعد إجراء التعديلات التي تفرضها الجغرافيا والديمغرافيا اليمنية لبيعه بالمفرق.

وهذا ليس بمستغرب إذا ما عمدنا إلى تحليل الخطاب السياسي لقيادات كان البعض منا لا يعرف كمية أحقادها الشخصية الدفينة والمترسبة تجاه الرئيس علي عبدالله صالح ، ولا ثقافتها السياسية المتعالية على الشعب والتي لم تستطع توريثها حتى وهي تطالب باسمه إسقاط النظام ، بل ولم تتعامل مع سقوط) ٥٤ (شهيداً بغير كونهم وسيلة لتحقيق .. رغبويتها إلى حد الرفض القاطع لتنازلات الرئيس التي أملتها عليه قوته وإدراكه لضعف القوى والتنظيمات السياسية .. أمام رغبويتها وأنانيتها .. التي أوصلتها إلى حد الرهان بوطن ووضع الشروط التعجيزية.. وعلى الفضائيات.

أنا هنا لا أطالب الرئيس بالتوقف عن التنازلات تحت أي مبرر فهو يدرك ويقرأ المخاطر أكثر مني ولكنني أظن أنه بذلك يتجاوز الشعب وحدود السلطات التي منحها إياه الدستور .. فتغير النظام السياسي والانتقال إلى النظام البرلماني يتطلب إجراءات دستورية وقانونية من قبل مجلس نواب منتخب فضلاً عن استفتاء للشعب .. وفي هذه الحالة أتساءل هل من المنطقي ترسيخ نظام قادم .. عن طريق تطوير دستوري من خلال انتهاك للشرعية الدستورية حتى نتجاوز أزمة؟! وسؤالي أوجهه إلى تلك القيادات السياسية وأحزابها التي تطالب بالتغيير وترحب بمشاركة العسكر لها.. أليس في ذلك تأسيس لنظام المحاصصة المناطقية والفئوية وتمزيق للنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية ؟ هذا إذا لم نحكم العقول ونستعد رشدنا ونتحاور في حوار مباشر أو على الفضائيات بما يليق بالعمل السياسي ويرتقي به إلى العقل الذي يفرض علينا مغادرة التخندق خلف رغباتنا وألا نتخذ من الجماهير وسيلة لتحقيق أهداف لا تحقق لها تطلعاتها.

من وحي الأزمة

كمال بن محمد الريامي

.. الأحداث التي شهدتها مدينة تعز مؤخرا ألهمت الكثيرين وفي نفس الوقت كشفت عن أهداف حقيرة وخطيرة من خلال الزج بالشباب في أعمال الفوضى والنهب وتحويل مسار الاعتصامات – السلمية – إلى مواجهات مع رجال الأمن والشرطة ولا أدري حقيقة ما هو الهدف الذي تسعى إليه أحزاب اللقاء المشترك حيث ترسل عناصرها لاقتحام القصر الجمهوري ومبنى المحافظة في مدينة تعز؟! إلا إذا كان ذلك ضمن مخطط إسقاط المحافظات واحدة بعد أخرى.

حقيقة طارق السويدان

من الخطأ أن يُنسب طارق السويدان لزمرة العلماء والدعاة والمصلحين وتخصصه هو مجال هندسة البترول ودرس مؤخرا (التنمية البشرية) وهو إخواني عتيق ، وله آراء وفتاوى شاذة مثل فتواه في جواز سب الصحابة – رضوان الله عليهم – لمن كان شيعيا ، وغيرها من الفتاوى ، وهو في نفس الوقت رجل مداهن لا يتحرى حقيقة وقول الصدق ويغلب حزبيته وهواه وقناعاته.

حميد الأحمر وإهانة قبائل البيضاء

للأسف الشديد أن حميد الأحمر لا يملك حنكة ورجاحة عقل والده ، في لقائه الأخير في قناة (السعيدة) كشف عن ضعف وعيه السياسي ، وقد أخطأ حين وصف رجال البيضاء ومحافظة صنعاء بالمرتزقة وضعاف النفوس (يا حميد اعلم أن المال والسياسة لا يجتمعان).

القرضاوي وغزة

ملأ القرضاوي الدنيا ضجيجا على ما يحدث في ليبيا وناشد الغرب لفرض حضر جوي على ليبيا واليوم ومنذ أسابيع ثلاثة تتعرض غزة لقصف جوي من قبل الصهاينة ولم نر القرضاوي يذرف دمعا على أهالي غزة أو يناشد العالم حماية المدنيين في غزة وفرض حظر جوي على إسرائيل.

الوحدة المنجز الخالد

الوحدة اليمنية التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م سيسجلها التاريخ في أنصع صفحاته كأبرز منجز من منجزات الرئيس الصالح .. رغما عن الأفاكين والخراصين.

إعلان